

موريتانيا اصدار قانون يعتبر تجارة الرق جنائية

أ. ف. ب.

08-08-2007

اقرت الجمعية الوطنية الموريتانية قانونا يعتبر وللمرة الاولى تجارة الرق جنائية وهي ممارسات لا تزال قائمة في بعض مناطق البلاد بالرغم من الغائها رسميا في العام 1981. وحسب هذا القانون الذي اقره البرلمان بالاجماع سيحكم على الذين يقومون بهذه الممارسات بالسجن مع النفاذ ما بين خمس وعشر سنوات.

ويحظر القانون ايضا اي انتاج ثقافي او فني يشيد بالرق ويعاقب عليه بالسجن لمدة عامين كما ينص على عقوبات بحق السلطات التي لا تطبق هذا القانون. وقد ادخلت تعديلات كبيرة على مشروع القانون الذي اعتبرته مجموعة من المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان غير كاف، حيث تم تعزيز العقوبات في هذا المجال. وكان الرق قد الغي رسميا في موريتانيا منذ 1981 كما صدر قانون جديد بشأنه في العام 2003 عزز منعه. ولكن هذه القوانين كانت موضع شجب من جمعيات الدفاع عن حقوق الانسان التي اعتبرت انها تحتوي على بنود غامضة.